

حبه صيدا فاصاب سهمه ذلك الصيد الذي سمح حبه اذا صاب صيدا حرم وقتله
لا يوكل لانه دما وهو لا يمد الصيد به قال ولا يحل الصيد الا بوجهين
ان يربيه وهو يريد الصيد وان يكون الذي اراد به وسع حبه ورما
اليه صيدا سواء كان مما يوكل اولا وهو ايضا قد ذكره في الهرايه وهذا الوجه
لان ابي الادي وحظه ليس ما مطبا ولا يحل ان يعتبرا به ولو اصاب
صيدا وما ذكره صاحب الهرايه ان يفتن ما ذكره هو بنسبه ايضا بنسبه
وان يفتن ان يحق اذ في لا يحل المصاب وعلى انصافا ذكره هناك ان يحل لان
المصاب صيدا في هذه المسئلة بل ادلى لان مقصوده ان يفتن بصيد دون بلهنا
في النهاية يفتن غير مخلص فلا حرج لذكره وقال فيه لوربي ابي الادي او يفتن
و سمي فاصاب صيدا ما كولا لا روايه لهداني الاصل ولا ي يوسف رحمه الله
فيه قولان في قول جازي في قول لا يحل فيهما ذكره صاحب الهرايه على
روايه ابي يوسف رحمه الله فيفتن ولا حرج الا العرف ولو لم يفتن ان يفتن
الحق ما هو لا يحل ما اصابه لاحتمال ان يكون السباع حبه غير صيدا ولا يحل
المصاب بالشك والهازي والفتن في جميع ما ذكرنا كالكلب **قال** رحمه الله
وان ادركه حيا ذكاه وان لم يدركه حرم لما روينا في الكلب من المستحل
كل واحد منهما ذكاه اضطررا فيكون الوارد في احدهما واداني في الاخر
استواهما من كل وجه **قال** رحمه الله وان وقع سهم بصيد فحامل
ومات وهو في طلبه حرور ان فعد عن طلبه ثم اصابه ميتا لا لقوله عليه السلام
لا يفتن ان ارميت سهمك فغاب ثلاثة ايام وادركته فكله ما لم يفتن
رواه مسلم واحمد وابوداود والنسائي وروى انه عليه السلام كره ان ياكل
اذا غاب عن الرامي وقال لعده هو لم الارض فكله في هذا العمل اذا
فعد عن طلبه والاول على ما دلل بقوله لان يحتمل ان يكون يجب اجزئ
بما يمكن الحرج عنه لان الموصوف في الحريات لا يفتن في سقط اعني به بما لا
يملك الحرج عنه للمرضى لان اعتباره فيه يودي الي سد باب الاصطفا
وهذا الا اصطفا يكون في الصحرا بين الاسرار عاده ولا يمكنه ان يفتن في

موضع

موضع من غير استعمال دواوي عن عمد غالبا فيعد رما لم يعد عن طلبه للمرضى
لمع امكان الحرج عنه ولا يعد في اذ ائتمد عن طلبه لان الاضطرار عن مثل يمكن
فلا ضرورة اليه فيحرم وهو القياس في النكاح الا اننا سر كما ان للمرضى في الكلب
الحرج عنه ويقتض على الاصل فيما يمكن رجوعه فاما في منواه من شرط حل
الصيد الكلب لا يتوارى عن بصرة وقال لانه اذا غاب عن بصرة وما يكون موت
الصيد احزن فلا يحل لئول ابن عباس عنك وهو ان يفتن عليا ان الصيد حرم للمرضى
وان لم يفتن عن طلبه واليه اشار صاحب الهرايه ايضا قوله والذبح عنها حجة
علي بالرحمة الله في قوله انما لو اري عنه اذ ابيت ليله لا يحل فاذ ايات ليله لا يحل
وهذا يشترط اليه انه اذا توارى عنه لاجل عمدنا وان لم يفتن عن طلبه فيكون
مناقضا لقوله في اول المسئلة وادفع سهمه بالصيد فحامل حتى يفتن عنه
ولم يزل في طلبه حتى اصابه ميتا فكله ان فعد عن طلبه ثم اصابه ميتا لم يوكل في
الامر على الطلب وصدره لعل النوارى وعدوه وعلى هذا الترتيب اصحابنا
رحمهم الله ولو عد ما ذكره علي ما اذا فعد عن طلبه كان لتفتن ولم يفتن
ولكن خلاف الظاهر وما روينا من الحديث يفتن ما عاب عنه وبات له بال
فيكون حجه على من يمنع ذلك وان وجده جرحه سوي حرم سهمه لا يحل
لقوله عليه السلام لعوي اذا رهيت سهمك فادركه ام الله عليه فان غاب
عنك وما فم يفتن الا ان سهمك نكل ان شئت وان وجده عرفاني
المال فلا تاكل رواه مسلم والنسائي وفي روايه انه عليه السلام فاد احدث
سهمك لم يفتن فيه ثم عثره وعلت ان سهمك فكله رواه احمد والنسائي
وفي روايه ان عبد الرحمن بن عبد الله قال قلت يا رسول الله ارمي في الصيد
فاجوزني سهمي من الفداء فاد اعلت ان سهمك فكله ولم ترفيه ارسع نكل
رواه الترمذي وحجه ولاه محتمل محقق فيه الا ما ربه بغير مجازف ما اذا
كان لا اماره عليه ما بينا وحكم ارساله الكلب والهازي في جميع ما ذكرنا من
الاحكام كالمسمى **قال** رحمه الله ولو رمى صيدا فوقع في ما وعمل سطحه او جعل
ثم تركه منه الى الاخر حرم لقوله لعاني والمردية ولما روينا لقوله عليه السلام